

Distr.: General
4 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام**

موجز

في قرارها ١٦٩/٦٦، المعنون "المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الثامنة والستين عن تنفيذ القرار. ويضم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتدابير التي اتخذتها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد؛ والدعم المقدم إلى الأنشطة الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والمساعدة التقنية المقدمة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى؛ والتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان

* A/68/150.

** ينبغي أن تفسر جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير بشأن كوسوفو، سواء أكانت تشير إلى الإقليم أو إلى المؤسسات أو إلى السكان، في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ودون المساس بمركز كوسوفو.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230813 230813 13-41004 (A)



وحمايتها. ويضم أيضاً معلومات عن العمل الذي اضطلعت به المنظمات الإقليمية الدولية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والدعم الذي قدمته لها.

ويكمل هذا التقرير تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (A/HRC/23/27)، الذي يغطي الأنشطة التي اضطلع بها خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	٤-١	٦-٥
ثانيا -	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٦٤-٥	١٨-٦
ألف -	الخدمات الاستشارية	٥٥-٥	١٥-٦
١ -	أفريقيا	٢٢-٨	٩-٦
٢ -	الأمريكتان ومنطقة البحري الكاريبي	٣٢-٢٣	١١-٩
٣ -	منطقة آسيا والمحيط الهادئ	٣٦-٣٣	١٢-١١
٤ -	أوروبا وآسيا الوسطى	٤٥-٣٧	١٤-١٢
٥ -	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥٥-٤٦	١٥-١٤
باء -	الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية عن طريق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان		
		٦١-٥٦	١٧-١٦
١ -	أفريقيا	٥٦	١٦
٢ -	منطقة آسيا والمحيط الهادئ	٥٧	١٦
٣ -	أوروبا وآسيا الوسطى	٥٨	١٧-١٦
٤ -	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦١-٥٩	١٧
جيم -	الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى لجنة التنسيق الدولية وإلى لجناتها الفرعية المعنية بالاعتماد	٦٤-٦٢	١٨
١ -	لجنة التنسيق الدولية	٦٣-٦٢	١٨
٢ -	اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد	٦٤	١٨
ثالثا -	التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٧٤-٦٥	٢٠-١٨
ألف -	مجلس حقوق الإنسان	٦٦-٦٥	١٩-١٨
باء -	هيئات المعاهدات	٧٠-٦٧	٢٠-١٩

٢٠	٧٢-٧١	جيم - الإجراءات الخاصة
٢٠	٧٤-٧٣	دال - الاستعراض الدوري الشامل
٢١-١٩	٨٩-٧٥	رابعاً - الاستنتاجات
٢٠-١٩	٨٢-٧٥	ألف - الدول
٢٢-٢٠	٨٩-٨٣	باء - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٢٣		المرفق

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ١٦٩/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ القرار. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ويكمل تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (A/HRC/23/27)، الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣.
- ٢ - وأبرزت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٩/٦٦، دور المؤسسات الوطنية المستقلة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العمل مع الحكومات لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، ودعم التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأثنى القرار على الأولوية العليا التي توليها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية المشورة والمساعدة من أجل تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في ٤٥ بلداً، وساهمت في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في ثمانية بلدان.
- ٣ - وفي قرارها ١٦٩/٦٦، أقرت الجمعية العامة أيضاً بالدور الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مشاركتها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي الفترة قيد الاستعراض، عملت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنشاط قبل وأثناء انعقاد دورات مجلس حقوق الإنسان، حيث أدلت ببيانات، وقدمت وثائق خطية، وشاركت في المناقشات العامة، وفي إطار بنود محددة من جدول الأعمال، نظمت أنشطة موازية وتفاعلت مع الإجراءات الخاصة. كما تفاعلت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات من خلال تقديم تقارير، وإحاطات إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات، قبل انعقاد الاستعراض القطري أو حضور الدورات.
- ٤ - ورحبت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٩/٦٦، بالدور الهام الذي تقوم به لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالتعاون الوثيق مع المفوضية في مساعدة الحكومات على إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. كما شجعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما فيها مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء، على أن تسعى إلى الحصول على مركز الاعتماد عن طريق لجنة التنسيق الدولية. وبصفتها أمانة لجنة التنسيق الدولية، يسرت المفوضية وقدمت الدعم لاجتماعها العام السنوي السادس والعشرين المنعقد في أيار/مايو ٢٠١٣. كما قدمت دعم

الأمانة لاجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية، في أيار/مايو ٢٠١٣.

ثانياً - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - الخدمات الاستشارية

٥ - واصلت المفوضية مساعدة الحكومات في إنشاء وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان من خلال تقديم المساعدة التقنية، ولا سيما من خلال التحليل المقارن، وتقييم الاحتياجات وتقييم البعثات، والمشورة القانونية بشأن الأطر الدستورية والتشريعية المتعلقة بطبيعة ومهام وصلاحيات ومسؤوليات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية المشورة و/أو المساعدة بشأن تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الأرجنتين والأردن وأوغندا وأوكرانيا وأيرلندا والبحرين وبنما وبوركينا فاسو وبوروندي وبيرو وتشاد وتوغو وتونس وجزر القمر والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا والرأس الأخضر ورواندا وسري لانكا وسلوفاكيا والسنغال وشيلي وصربيا وطاجيكستان وعمان وغواتيمالا والفلبين ودولة فلسطين وقطر وقيرغيزستان وكازاخستان والكاميرون وكرواتيا وكوت ديفوار وكوسوفو وكولومبيا والكونغو وملديف ومنغوليا والنرويج ونيكاراغوا وهايتي وهولندا واليمن.

٧ - كما قدمت المفوضية المساعدة للأنشطة التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في بنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ولبنان وليتوانيا وميانمار والنيجر وأوروغواي.

١ - أفريقيا

٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية الدعم للأنشطة المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تقوم بها مكاتبها الإقليمية في وسط وشرق وجنوب وغرب أفريقيا، ومكاتبها القطرية في أوغندا وتوغو وغينيا، ومستشارو شؤون حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في تشاد ومنطقة البحيرات الكبرى وروندا وكينيا ومدغشقر والنيجر، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة في بوروندي وجمهورية

أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسيراليون والصومال وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا.

المشورة القانونية

٩ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتمد قانون بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار. وبالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كان الدعم الذي قدمته مفوضية حقوق الإنسان أساسياً في اعتماد هذه التشريعات التمكينية وتعيين المفوضين، في أيار/مايو ٢٠١٣.

١٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أيضاً، اعتمدت الجمعية الوطنية في بنن قانوناً يقضي بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان استناداً إلى دعوة المفوضية والمشورة القانونية التي قدمتها. كما قدمت المفوضية المشورة بشأن مرسوم تنفيذي تنظر فيه الحكومة حالياً.

١١ - وبناء على طلب حكومة الرأس الأخضر، قدم مكتب المفوضية الإقليمي لغرب أفريقيا المشورة بشأن القانون الذي جمع المؤسسات القائمة في مؤسسة وطنية واحدة لحقوق الإنسان.

١٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، عقدت المفوضية جلسة عمل تقنية لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع تعديل القانون الأساسي المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في توغو ليشمل ولاية الآلية الوقائية الوطنية.

١٣ - وبناء على توصية اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في آذار/مارس ٢٠١٢ بتخفيض مركز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رواندا إلى الفئة باء، قدمت المفوضية المشورة بشأن إدخال تعديلات على تشريعاتها الأساسية الصادرة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأتاحت المساعدة التي قدمتها المفوضية إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لأن تتقدم بطلب للحصول على إعادة الاعتماد والإبقاء على مركزها في الفئة ألف في أيار/مايو ٢٠١٣.

١٤ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن قانون إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الذي اعتمده البرلمان في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قد صدر في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، نتيجة لدعوة المفوضية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في الكونغو. وتساهم المفوضية أيضاً في المشاورات الجارية مع منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى تحديد المرشحين المناسبين لمناصب المفوضين.

١٥ - ومنذ تخفيض مركز اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان إلى الفئة باء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وبغية مساعدة المؤسسة لمعالجة الشواغل التي أثارها اللجنة الفرعية

المعنية بالاعتماد، عقدت المفوضية، في ١٩ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، حلقة عمل ركزت على التعديلات المدخلة على تشريعات اللجنة بشأن التمويل وخطة العمل لتنفيذها.

أنشطة بناء القدرات

١٦ - نظم مكتب المفوضية الإقليمي لوسط أفريقيا اجتماعاً في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ في ياوندي، لرؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، بهدف تعزيز وتفعيل شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى. ويقوم المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا، بإعداد حلقتي عمل، ستعقدان قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بشأن بناء القدرات للأعضاء والموظفين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

١٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في توغو، بمساعدة مالية وتقنية مقدمة من المفوضية، تحليلاً لمواطن القوة والضعف والفرص والأخطار بغية تحديد الأهداف الاستراتيجية ووضع مشروع خطة عمل يتم تنفيذها في عام ٢٠١٣.

١٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، قامت المفوضية، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بإجراء دورة تدريبية للجنة حقوق الإنسان في أوغندا بشأن حماية الشهود. ودعمت المفوضية أيضاً لجنة حقوق الإنسان في أوغندا بتقديم التوجيه من توثيق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع في شمال أوغندا.

١٩ - وإثر تقديمه الدعم من أجل اعتماد قانون إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في النيجر في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، قدمت المفوضية المشورة بشأن تعيين مفوضين، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وانتخاب أعضاء المكتب، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣. وتحضيراً للتدريب التوجيهي الذي سيجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تقدم المفوضية المشورة بشأن تطوير الهياكل الأساسية المؤسسية للجنة.

٢٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، شرعت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي، من خلال مشورة قدمتها المفوضية، بتنفيذ مشروع للاحثين البورونديين العائدين من جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن سبل الحماية المؤسسية والقانونية في بوروندي.

٢١ - وبالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جزر القمر، قدمت المفوضية مساعدة تقنية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات خلال إعدادها للاستعراض الدوري الشامل لجزر القمر الذي سيجري في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤. وفي حلقة

عمل لبناء القدرات لأعضائها ولمثلي منظمات المجتمع المدني، عقدت في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، حددت اللجنة الوطنية المجالات الرئيسية التي ستدرج في مساهماتها في الاستعراض الدوري الشامل. وكانت حلقة العمل فرصة لتدريب أعضاء اللجنة الوطنية حول كيفية التقدم بطلبات من أجل الاعتماد إلى لجنة التنسيق الدولية.

٢٢ - وفي بوركينا فاسو، تم تعيين أعضاء جدد في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وأدوا اليمين القانونية في آذار/مارس ٢٠١٣، وذلك بعد مرور ست سنوات على انتهاء فترة الأعضاء المنتهية ولايتهم. وخلال هذه الفترة من التوقف الطويل، لم تتمكن اللجنة من تقديم طلب للحصول على إعادة الاعتماد، خلال الإطار الزمني الذي يقتضيه النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، وبالتالي، فقدت عضويتها في لجنة التنسيق الدولية. وتقدم مفوضية حقوق الإنسان الدعم التقني للأعضاء الجدد من أجل تعزيز القدرة المؤسسية والتنفيذية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٢ - الأمريكيتان ومنطقة البحر الكاريبي

أنشطة بناء القدرات

٢٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم للأنشطة المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيث اضطلعت بها مكاتبها الإقليمية في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، ومكاتبها القطرية في كل من بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، ومستشارو شؤون حقوق الإنسان في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل من إكوادور وباراغواي وهندوراس، وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

٢٤ - ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، قدمت المفوضية المساعدة التقنية والتوجيه للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بنما من أجل وضع بروتوكول داخلي بشأن كيفية تحديد حالات التمييز والتصدي لها. وفي عام ٢٠١٢، دعمت المفوضية أيضا المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بنما في إجراء حوارات مع الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي. وكانت هذه الحوارات خطوة رئيسية في عملية بناء الثقة بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والشعوب الأصلية والجماعات المنحدرة من أصل أفريقي.

٢٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وفي إطار الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في شيلي من أجل تعزيز إنشاء آلية وقائية وطنية، شاركت المفوضية في حلقة دراسية عن السجون نظمتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وقدمت

عرضا خلال الحلقة بشأن الآلية الوقائية الوطنية. وفي هذا السياق وفي إطار دعمها المتواصل للحكومة وللمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تؤثر على نظام السجون، أجرت المفوضية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في شيلي زيارتي رصد إلى السجون في سانتياغو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على سبيل المتابعة لزيارات أجرتها في تموز/يوليه ٢٠١٢، ورصد التقدم المحرز في مراكز الاحتجاز هذه نحو تنفيذ التوصيات التي وردت في تقارير الزيارات ذات الصلة. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، عقدت المفوضية دورة تدريبية لموظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في شيلي في إطار التحضير للدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل.

٢٦ - ونفذت المفوضية أنشطة مشتركة مع مؤسسة حقوق الإنسان على مستوى المقاطعة في بوينس آيرس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بما في ذلك الاختتام الرسمي لحملة "أعلن أنني مدافع عن حقوق الإنسان".

٢٧ - وفي أوروغواي، عقدت المفوضية، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، دورة تدريبية لأعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والعاملين فيها في إطار التحضير للدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. وركزت الدورة على دعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم تقرير الاستعراض الدوري الشامل.

٢٨ - وفي كولومبيا، أجرت المفوضية، في أيار/مايو ٢٠١٣، تقييمًا شاملاً لتحديد مواطن القوة والثغرات في أداء مكتب أمين المظالم بعد ٢٠ عاما من إنشائه. وصدرت توصيات لمعالجة التحديات التي تواجه المكتب فيما يتعلق بدوره الأساسي في تنفيذ قانون تعويض الضحايا ورد الأراضي إلى أصحابها.

٢٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان في غواتيمالا، بشأن مذكرتين قدمتهما بصفة صديق المحكمة إلى المحكمة الدستورية، فيما يتعلق بالالتزامات الدولية للدول بخصوص الحق في التشاور. واضطلعت المفوضية أيضا بأنشطة لبناء القدرات بشأن حقوق المهاجرين والشعوب الأصلية والمسنين، فضلا عن أنشطة الدعوة، بالاشتراك مع المدعي العام لحقوق الإنسان واليونيسيف، فيما يتعلق بمشروع قانون يهدف إلى تخفيض سن المسؤولية الجنائية للأحداث. وقدمت المفوضية المساعدة التقنية من أجل وضع منهجية لإجراء مسح للتراعات الاجتماعية، بما في ذلك تحليل أسبابها الجذرية، والأنماط المشتركة لها، ومسؤوليات الدول عنها.

٣٠ - وقدمت المفوضية، بالتعاون مع قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، دعما ماليا من أجل تعيين موظفين جديدين في مكتب حماية

المواطنين في هايتي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بغية تيسير استراتيجية تطبيق اللامركزية في المكتب. وسيعهد إلى الموظفين بمسؤولية رقابية عن مكثي ليز كايزر وكاب هايتيان الإقليميين.

٣١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أطلقت المفوضية رسمياً، بالاشتراك مع البعثة ومكتب حماية المواطنين، برنامجاً لتدريب المديرين مدته ستة أشهر موجهاً لـ ١٥ موظفاً في المكتب، ويهدف إلى تطوير مهارات موظفي المكتب في مجالات الرصد والتحقيق والإبلاغ والدعوة.

٣٢ - وقد تسنى للمكتب، بفضل الموظفين التسعة الذين جرى توظيفهم في عام ٢٠١٢ بأموال مقدمة من المفوضية، تطبيق اللامركزية في خدماته ونشر تقريره الجامع عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ في آذار/مارس ٢٠١٣.

٣ - منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٣٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية الدعم للأنشطة المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيث اضطلعت بها مكاتبها الإقليمية في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومكتبها في كمبوديا، ومستشارو شؤون حقوق الإنسان في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل من بابوا غينيا الجديدة وسري لانكا وملديف، وعناصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

المشورة القانونية

٣٤ - في أيار/مايو ٢٠١٣، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتشاور مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تقديم الدعم إلى لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان من أجل وضع قانونها التمكيني. وتم إعداد المشروع بالتشاور مع الوزارات المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة، ومن المتوقع تقديمه إلى البرلمان.

أنشطة بناء القدرات

٣٥ - قدمت المفوضية الدعم أيضاً إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار عن طريق عقد حلقات دراسية في يانغون، ميانمار، في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٣، للعناصر الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تيسير الحوار مع أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار بشأن أنشطة الحماية التي تضطلع بها، والربط بين أصحاب المصلحة هؤلاء. وساهمت المفوضية كذلك في حلقات عمل تدريبية لكبار موظفي الحكومة نظمها

معهد راؤول - فالنبرغ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في يانغون يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وبشأن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في ناي ببي تاو يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٣٦ - وفي الفلبين، ساعدت المفوضية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مبادرات مختلفة، من بينها إنشاء آلية رصد وطنية ثلاثية مكونة من الحكومة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني توفر إطاراً لتحديد أولويات الاستعراض الدوري الشامل للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار وإجراءات متابعة الاستعراض الدوري الشامل التي يتعين الاضطلاع بها على الصعيد الوطني؛ وإنشاء آلية وقائية وطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب؛ ونشر بعثة مؤقتة، في أيار/مايو ٢٠١٣، من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان للفلبينيين المتضررين من التراع في ولاية صباح، ماليزيا، والتحقيق فيها وتوثيقها.

٤ - أوروبا وآسيا الوسطى

٣٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية الدعم للأنشطة المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيث اضطلعت بها مكاتبها الإقليمية في أوروبا وآسيا الوسطى، ومكتبها في كوسوفو، ومستشارو شؤون حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي وألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وصربيا وطاجيكستان ومستشارو شؤون حقوق الإنسان في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

المشورة القانونية

٣٨ - قدمت المفوضية المشورة التقنية لتعديل القانون المنشئ لمحامي الشعب في مولدوفا.

أنشطة بناء القدرات

٣٩ - في كوسوفو، قدمت المفوضية في ضوء توقع قيام الجمعية العامة بتعيين أمين للمظالم في أوائل عام ٢٠١٤، المشورة لأعضاء وموظفي البرلمان بشأن منهجية ومعايير اختيار أمين المظالم.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المفوضية بتمويل مشروع "رصد عمل مؤسسة أمين المظالم وتقديم تقارير عنها"، الذي تديره مبادرة شباب من أجل حقوق الإنسان وهي منظمة غير حكومية، بالتعاون الوثيق مع أمين المظالم في كوسوفو. والهدف

الرئيسي من المشروع هو تعزيز قدرات مكتب أمين المظالم عن طريق زيادة كفاءته وشفافيته من أجل تحسين استجابته لاحتياجات أصحاب الحقوق.

٤١ - وبعد اعتماد برلمان أوكرانيا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، لتعديلات قانون أمين المظالم التي توسع من صلاحيات هذه المؤسسة كي تقوم بمهام الآلية الوقائية الوطنية، وفرت المفوضية التدريب لموظفي مكتب أمين المظالم في إطار مبادرة مشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٢ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، استضاف مكتب أمين المظالم في أوكرانيا جلسات استماع علنية بشأن الاستعراض الدوري الشامل الثاني في أوكرانيا، الذي أجرى في ٢٤ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٢. وطلب إلى المفوضية أن تقدم تحليلاً للتوصيات المقدمة إلى أوكرانيا وساهمت المفوضية في المناقشات الرامية إلى تحديد الآليات الوطنية الممكنة لتنفيذ التوصيات المقبولة. وشجعت المفوضية على إدراج دعم تنفيذ القرارات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ضمن الخطة الاستراتيجية لأنشطة أمين المظالم (٢٠١٣-٢٠١٧). وبغية تحسين التنسيق بين أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أنشأت المفوضية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فريقاً عاملاً منبثقاً من فريق الأمم المتحدة القطري لدعم أمين المظالم.

٤٣ - وعقد المكتب الإقليمي للمفوضية في آسيا الوسطى دورة تدريبية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني عند صياغة التشريعات. وأدى هذا النشاط إلى زيادة تفهم موظفي مكتب أمين المظالم في قيرغيزستان للإطار الدولي لحقوق الإنسان، ولكيفية تحليل امتثال القوانين المحلية للمعايير الدولية والأحكام الدستورية المطبقة.

٤٤ - وفي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، نظمت المفوضية والمركز التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بيشكيك، وشركاء آخرون تدريباً في أوش بشأن المتابعة الفعالة للمزاعم المتعلقة بالتعذيب في الإجراءات القضائية باعتبارها ضمانة لمحاكمة عادلة. وأدى التدريب إلى زيادة تفهم موظفي مكتب أمين المظالم فيما يتعلق بمنع التعذيب وتعزيز مهاراتهم في استخدام توصيات الأمم المتحدة المتصلة بحقوق الإنسان في رصدهم اليومي واستجاباتهم للشكاوى. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أجرت المفوضية تدريباً لأعضاء مكتب أمين المظالم بشأن الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أجرت تدريباً بشأن رصد وحماية الحقوق المتعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات.

٤٥ - وفي طاجيكستان، واصلت المفوضية دعم تعزيز مكتب أمين المظالم من خلال الدعوة لإنشاء آلية وقائية وطنية، ومعالجة الشكاوى الفردية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومتابعة خطة التنفيذ الوطنية للاستعراض الدوري الشامل. وفي عام ٢٠١٢، نفذت عدة أنشطة في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية حقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز، من أجل تعزيز قدرة مؤسسة أمين المظالم على الوفاء بولايتها في مجالات المساواة بين الجنسين واللاجئين والمهجرة والعمل وحقوق الطفل وعدم التمييز، وإجراء مقابلات مع ضحايا التعذيب وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية الدعم للأنشطة المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي اضطلعت بها المكاتب الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان في قطر، ومكاتبها في كل من تونس، ودولة فلسطين، وموريتانيا، واليمن، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

المشورة القانونية

٤٧ - شاركت المفوضية في الجهود الرامية إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان في تونس. وفي هذا السياق، نظمت المفوضية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٣، بالاشتراك مع اللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في تونس، حلقة عمل عن مبادئ باريس لأعضاء اللجنة العليا. وساهمت المفوضية في اجتماع مائدة مستديرة بشأن إصلاح القانون المنظم لعمل اللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، عقد في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

٤٨ - وفي إطار المتابعة لبعثة التقييم التقني التي أوفدها المفوضية إلى البحرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قدمت المفوضية المشورة بشأن القوانين وغيرها من المراسيم التي تنشئ وتعديل مؤسسة حقوق الإنسان.

٤٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قدمت المفوضية تعليقات على القانون المقترح للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في اليمن. وفي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، شاركت

المفوضية في اجتماع، عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف إذكاء وعي أصحاب المصلحة في اليمن بمبادئ باريس وبالمشورة الخطية للمفوضية بشأن مشروع القانون.

٥٠ - وقدمت المفوضية المساعدة التقنية في مجال صياغة القانون المتعلق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان، الذي سينظر فيه البرلمان.

أنشطة بناء القدرات

٥١ - نظم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان في قطر، بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن برنامجاً تدريبياً، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في عمان بشأن استخدام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظومة حماية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، لـ ٢١ من شباب الدبلوماسيين.

٥٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قدمت المفوضية تعليقات وتحليلات بشأن برنامج لتدريب المدربين، وضعت منظمة غير حكومية إقليمية، لموظفي اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في قطر. واستعرضت المفوضية المواد التدريبية التي قدمت خلال التدريب، وقدمت المشورة التقنية بشأن المنهجية والمواضيع المطروحة.

٥٣ - وعمل مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان واللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في قطر مع المنظمات غير الحكومية على وضع استبيان لقياس رؤية المجتمع القطري لحقوق الإنسان.

٥٤ - وحضر عضوان من المؤسسة البحرينية تدريباً بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نظمه مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، في قطر، في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٥٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أوفدت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة لتقييم احتياجات المؤسسة الوطنية العراقية في مجال بناء القدرات.

باء - الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية عن طريق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١ - أفريقيا

٥٦ - قدّم المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للمفوضية المساعدة على عقد الجمعية العامة السنوية لشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا لعام ٢٠١٣، التي نظمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك بالتعاون مع شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا والأمانة التنفيذية واللجنة الوطنية النيجيرية لحقوق الإنسان. وقد سبق انعقاد الجمعية العامة تنظيم حلقة عمل بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها من أجل تعزيز قدرة الموظفين العاملين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وتوثيقها. وركزت حلقة العمل أيضا على سبل الاتصال بمؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما محكمة العدل والبرلمان التابعين للجماعة، لمعالجة المسائل والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢ - منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٥٧ - في شباط/فبراير ٢٠١٣، قام المكتب الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ التابع للمفوضية بتنظيم حلقة دراسية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل في بانكوك، وحضرها ممثلون عن مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان مصنفة ضمن الفئة ألف من منطقة جنوب شرق آسيا دون الإقليمية، وتبادلوا أثناءها الدروس والخبرات التي اكتسبوها من الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل مع ممثلي الحكومات والمجتمع المدني. وقدمت المفوضية الدعم أيضا إلى حدث إقليمي بشأن الاستعراض الدوري الشامل نظّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وشارك فيه ممثلون عن الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٣ - أوروبا وآسيا الوسطى

٥٨ - عمل مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى على تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على رصد وحماية الحق في السكن اللائق. وأتاحت حلقة عمل تدريبية إقليمية نُظّمت في ألماتي، كازاخستان، فرصة ليلقي موظفون عاملون في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذه البلدان مع ممثلين عن

المجتمع المدني، لمناقشة القضايا والتحديات الرئيسية، ولتبادل الخبرات المتعلقة بالسكن والحق في الأرض وحقوق الملكية.

٤ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٥٩ - قام مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان في قطر، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بتنظيم حلقة عمل تدريبية في ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بشأن كيفية اتصال المؤسسات الوطنية بالآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات. وشارك في حلقة العمل ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأردن والبحرين وتونس والجزائر وليبيا والسودان والعراق وعمان ودولة فلسطين وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا. وركزت حلقة العمل على تطبيق مبادئ باريس، وعلى العلاقة بين آليات حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى ترسيخ المعارف المتصلة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل.

٦٠ - وفي ٣ و ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، شاركت المفوضية في مؤتمر إقليمي عُقد بشأن موضوع "تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية" حضره أكثر من ٥٠ ممثلاً عن منظمات غير حكومية دولية ومحلية وممثلون عن الحكومات، وخبراء مستقلون، وممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأردن، والبحرين، والسودان، والعراق، وعمان، وقطر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. وكان الغرض من هذا المؤتمر هو بلورة مقترح بشأن وضع جامعة الدول العربية معايير وآليات في مجال حقوق الإنسان. وعرضت المفوضية ورقة عمل بشأن الدعم الذي تقدمه من أجل وضع آليات إقليمية لحقوق الإنسان.

٦١ - وفي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، شاركت مفوضية حقوق الإنسان في الاجتماع السنوي التاسع لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية العربية الذي عُقد في الرباط بشأن العدالة الانتقالية بغية توعية هذه المؤسسات بالدور الذي تضطلع به في مجال آليات العدالة الانتقالية.

جيم - الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى لجنة التنسيق الدولية وإلى لجناتها الفرعية المعنية بالاعتماد

١ - لجنة التنسيق الدولية

٦٢ - قامت المفوضية، بوصفها أمانة لجنة التنسيق الدولية، بتيسير الاجتماع العام السنوي السادس والعشرين للجنة، الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وقدمت الدعم له. وحضر هذا الاجتماع ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحكومات، والرابطات الإقليمية والأقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية.

٦٣ - وتضمن جدول أعمال الاجتماع السادس والعشرين مناقشات بشأن التخطيط للمستقبل في سياق الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا؛ ومبادئ باريس ولجنة التنسيق الدولية؛ وتقرير المقرر الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛ ومتابعة إعلان وخطة عمل عمّان لعام ٢٠١٢؛ ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٦٤ - في أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت المفوضية الدعم على شكل أعمال الأمانة إلى اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمدت لجنة التنسيق الدولية ٦٩ مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في "الفئة ألف" (انظر [A/HRC/23/28](#)). ومن أجل تعزيز أساليب عملها الجديدة، وضعت اللجنة الفرعية ملاحظات عامة جديدة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تؤدي دور آليات رصد/وقاية وطنية؛ وبشأن الاختصاص شبه القضائي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتقييم أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ثالثا - التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - مجلس حقوق الإنسان

٦٥ - إن التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان من شروط مبادئ باريس. وقد واصلت المفوضية، بالتنسيق مع لجنة التنسيق الدولية، دعم إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آليات مجلس حقوق الإنسان.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٣، اضطلعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور نشط قبل انعقاد دورات مجلس حقوق الإنسان وأثناءها، من خلال الإدلاء ببيانات وتقديم وثائق مكتوبة، والمشاركة في المناقشات العامة، والقيام، في إطار بنود محددة من جدول الأعمال، بتنظيم أحداث موازية والتفاعل مع الإجراءات الخاصة.

باء - هيئات المعاهدات

٦٧ - واصلت المفوضية دعم إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورات هيئات المعاهدات. وأجرت المفوضية اتصالات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قبل انعقاد كل دورة من أجل تشجيعها على تقديم معلومات خطية أو شفوية وعلى حضور الدورات. وقامت المفوضية بتعميم التوصيات ذات الصلة والملاحظات الختامية على المؤسسات المعنية.

٦٨ - وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، من أصل الدول الأطراف البالغ عددها ١٤٨ دولة التي نظرت هيئات معاهدات حقوق الإنسان في تقاريرها، أنشأت ٩٤ دولة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ومن أصل هذه المؤسسات البالغ عددها ٩٦ مؤسسة^(١)، تفاعلت ٤٩ مؤسسة مع هيئات المعاهدات بتقديم تقارير، أو تقديم إحاطات إعلامية إلى هيئات المعاهدات قبل الخضوع للاستعراض أو حضور الدورات. وحدثت زيادة في مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال السنوات الثلاث الماضية: ففي عام ٢٠٠٩، تواصلت ٣٦ مؤسسة من أصل ٦٩ مؤسسة مع هيئات المعاهدات.

٦٩ - وتقدم هيئات المعاهدات المشورة والأدوات اللازمة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للقيام بأنشطتها، بما في ذلك عن طريق إصدار تعليقات عامة ومذكرات إعلامية وبيانات، وبدعوة المؤسسات إلى حضور اجتماعاتها. وقد اعتمدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، تعليقات عامة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقامت لجنة القضاء على التمييز العنصري بتعديل نظامها الداخلي حتى يتسنى للمؤسسات المصنفة ضمن الفئة "ألف" مخاطبة اللجنة أثناء جلساتها العامة، وقامت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بتضمين مبادئها التوجيهية فرعا بشأن مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دوراتها الاستعراضية.

(١) مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان واحدة في كل دولة وثلاث مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٧٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبما يتفق مع المادة ١١ (ب) من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، قدّمت لجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المشورة والمساعدة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن المسائل المتعلقة بالآليات الوقائية الوطنية.

جيم - الإجراءات الخاصة

٧١ - واصل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار التشاور مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار بشأن أنشطة الحماية التي تقوم بها، بما في ذلك التحقيقات والشكاوى، ولفت اهتمام اللجنة إلى شواغل محددة.

٧٢ - وتجاوز أمين المظالم في غواتيمالا مع المقرر الخاصين الذين زاروا غواتيمالا في عام ٢٠١٣ من خلال إعداد تقارير أولية لهذه الزيارات وذلك بدعم من مفوضية حقوق الإنسان.

دال - الاستعراض الدوري الشامل

٧٣ - أصبحت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تشارك بشكل متزايد في الاستعراض الدوري الشامل. ومنذ بداية المرحلة الثانية، حدثت زيادة في المساهمات الكتابية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التقارير المقدمة من الجهات المعنية الأخرى للاستعراض الدوري الشامل التي أعدها مفوضية حقوق الإنسان.

٧٤ - وأثناء اعتماد المجلس للنتائج النهائية لاستعراض الدول الـ ٢٨ الأولى للمرة الثانية، أدلت ١١ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان مصنفة ضمن الفئة "ألف" ببيانات بشأن استعراض بلدانها.

رابعاً - الاستنتاجات

ألف - الدول

٧٥ - تشجّع الدول على تنفيذ توصيات مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان.

٧٦ - تشجّع الدول على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان حيثما لا توجد مؤسسة، وعلى تعزيز هياكل المؤسسات القائمة واستقلاليتها حتى يتسنى لها تنفيذ ولايتها تنفيذاً فعلياً يراعي ما تقدمه اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد من توصيات وما تسديه المفوضية من مشورة.

٧٧ - تُشجّع الدول على ضمان إسناد ولاية واسعة النطاق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وعلى تزويد هذه المؤسسات بالسلطات الكافية للتحقيق في الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان؛ وكذلك تزويدها بترخيص لزيارة مراكز الاحتجاز.

٧٨ - ينبغي أن يتمتع أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وموظفوها بالحصانة عند الاضطلاع بمهامهم بحسن نية.

٧٩ - تشجّع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وموظفيها من التهديدات والمضايقات وعلى التحقيق في هذه الحالات.

٨٠ - تُشجّع الدول على تزويد مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان بما يكفي من موارد بشرية ومالية، وعلى منحها الاستقلالية الذاتية اللازمة لاقتراح ميزانيتها وإدارتها، ولتعيين موظفيها.

٨١ - العمليات المفتوحة والقائمة على المشاركة وعلى التعددية مهمة عند إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، ولا سيما عند اختيار أعضائها وموظفيها وتعيينهم.

٨٢ - لقد أثرت التخفيضات في الميزانية على قدرات المفوضية على المساهمة في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وضمان امتثالها لمبادئ باريس، وخاصة على الدعم الذي تقدمه على شكل خدمات أمانة إلى لجنة التنسيق الدولية ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد. ولهذا لا بد من حث الدول الأعضاء على أن تكفل من خلال مساهمتها المالية المقدمة إلى المفوضية استمرار تقديم المساعدة العالية الجودة والفعالة لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولتقديم الخدمات للجنة التنسيق الدولية.

باء - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٨٣ - تدعو مبادئ باريس المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى التعاون مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومع الآليات الإقليمية. ولذلك، تُشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة الحوار مع هذه الهيئات وعلى الترويج لتنفيذ توصياتها.

٨٤ - تُشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة مناصرتها للمشاركة المستقلة في اجتماعات آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

٨٥ - تُشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة تطوير ومناصرة وضع تدابير وآليات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وعلى نشر المعلومات ذات الصلة بذلك.

٨٦ - تُشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تنمية التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وعلى تعزيز قدرات هذه المنظمات لتمكينها من المشاركة بشكل مجدي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٨٧ - تُشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل عمان بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات المعتمدتين أثناء المؤتمر الدولي للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المعقود بالأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٨٨ - تُشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على التماس التعاون البناء مع الهيئات الحكومية الأخرى لضمان أخذ مسائل حقوق الإنسان في الاعتبار عند بلورة السياسات والبرامج، ولضمان معالجتها باتخاذ التدابير الملائمة.

٨٩ - تُشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل في حالات أزمات أو نزاعات على التحليّ باليقظة وتوخي نهج استباقي لحماية حقوق الأشخاص المتضررين من هذه الظروف، وذلك وفقاً لمبادئ باريس.

مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل هيئات المعاهدات
(نيسان/أبريل ٢٠١٢ - آذار/مارس ٢٠١٣)

اللجنة	عدد الدول الأطراف التي تم استعراضها	عدد الدول الأطراف التي لديها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان	المعلومات المقدمة	الإحاطات	الحضور
لجنة مناهضة التعذيب	١٧	١١	٧	٦	٦
لجنة القضاء على التمييز العنصري	٢٨	٢٢	٩	٥	٧
لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٢	١٠	٦	٦	٧
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	١٦	١١	٤	٤	٤
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	٣٥	١٥	٥	٢	٣
اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	٤	٣	صفر	١	١
لجنة حقوق الطفل	٣٢	٢١	٧	٥	٥
اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري	٢	٢	٢	١	١
اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٤	٣	١	صفر	صفر
المجموع	١٥٠	٩٨	٤١	٣٠	٣٤